

## باب

الوضوء: استعمال ماءٍ طهورٍ في الأعضاء الأربعة، على صفة مخصوصة. ويجب بحدوث. ويحلُّ جميعَ البدن، كجنابة.

(الوضوءُ) بضمِّ الواو: فعلٌ المتوضئ من الوضوء، وهي: النظافة والحسن؛ لأنه ينظفُ المتوضئَ ويحسنه، وبفتحها: اسمٌ<sup>(١)</sup> لما يُتوضأ به. (استعمالُ ماءٍ طهورٍ) مباح (في الأعضاء الأربعة) الوجه، واليدين، والرأس، والرجلين (على صفةٍ مخصوصةٍ) يأتي بيانها. واختصت هذه الأعضاء به؛ لأنها أسرعُ ما يتحرك من البدن للمخالفة. ورُتِبَ غسلُها على ترتيب سرعة حركتها في المخالفة؛ تنبيهاً بغسلها ظاهراً على تطهيرها باطناً. ثمَّ أُرشدَ بعدها إلى تجديد الإيمان بالشهادتين<sup>(٢)</sup>. وفرضَ مع الصلوة. رواه ابنُ ماجه<sup>(٣)</sup>.

شرح منصور

(ويجبُ) الوضوءُ (بحدوثٍ) أي: بسببه. وفي «الانتصار»: بإرادة الصلوة بعده. قال ابنُ الجوزي: لا تجبُ الطهارةُ عن حدثٍ ونجسٍ قبل إرادة الصلوة، بل تُستحبُّ. وفي «الفروع»<sup>(٤)</sup>: يتوجهُ قياس المذهب بدخول الوقت، ويتوجهُ قياسه في غسل. قال شيخنا: وهو لفظي<sup>(٥)</sup>. (ويحلُّ) الحدثُ الأصغرُ (جميعَ) البدن، كجنابةٍ يؤيده: أنَّ المحدثَ لا يحلُّ له مسُّ المصحفِ بعضوٍ غسَلَه في الوضوء، حتى يتممَّ<sup>(٦)</sup> وضوءه.

(١) ليست في (س).

(٢) لحديث: «جدِّدوا إيمانكم»، قيل: يا رسول الله، وكيف تُجدد إيماننا؟ قال: «أكثرُوا من قول: لا إله إلا الله». أخرجه أحمد (٨٧١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) لم نقف عليه عند ابن ماجه، وانظر: «سنن الدارمي» باب فرض الوضوء مع الصلاة.

(٤) ١٥٧/١.

(٥) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: وهو لفظي، أي: الخلاف المذكور في اللفظ لا في المعنى، فلا يجب الوضوء ولا الغسل إلا بعد دخول الوقت، وإرادة الصلاة، والمحدث].

(٦) في (س) و(ع): «يتم».

وتجب التسمية، وتسقط سهواً كفي غسل، لكن إن ذكرها في بعضه

ابتدأ.

شرح منصور

٤٠/١

/ (وتجب التسمية) أي: قول: بسم الله، في الوضوء؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه<sup>(١)</sup>. ولأحمد، وابن ماجه من حديث سعيد ابن زيد<sup>(٢)</sup>، وأبي سعيد<sup>(٣)</sup> مثله. قال البخاري: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن، يعني: حديث سعيد بن زيد<sup>(٤)</sup>. وسئل إسحاق ابن راهويه: أي حديث أصح في التسمية؟ فذكر حديث أبي سعيد.

ومحلها اللسان، ووقتها بعد النية، وصفتها: بسم الله. (وتسقط سهواً نصاً؛ لحديث: «عفي لأمتي عن الخطأ، والنسيان»<sup>(٥)</sup>). وكواجبات الصلاة. (ك) ما تجب (في غسل) وتسقط فيه سهواً، قياساً على الوضوء، (لكن إن ذكرها) أي: التسمية (في بعضه) أي: الوضوء، من نسيها في أوله، (ابتدأ) الوضوء؛ لأنه أمكنه أن يأتي بها على جميعه، فوجب، كما لو ذكرها في أوله. صححه في «الإنصاف»<sup>(٦)</sup>، وحكاه عن «الفروع»<sup>(٧)</sup>. وقيل: يأتي بها حيث<sup>(٨)</sup> ذكرها، ويبي على وضوئه، قطع به في «الإقناع»<sup>(٩)</sup>. وحكاه في «حاشية التنقيح»<sup>(١٠)</sup> عن أكثر الأصحاب، وقال: إنه المذهب. ورد الأول.

(١) أحمد (٩٤١٨)، وأبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩).

(٢) أحمد (١٦٦٥١) وابن ماجه (٣٩٨).

(٣) أحمد (١١٣٧٠) و(١١٣٧١)، وابن ماجه (٣٩٧).

(٤) علل الترمذي الكبير ١/١١٠.

(٥) تقدم ترجمته ص ٩٢.

(٦) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ١/٢٧٧.

(٧) ١/١٤٣ - ١٤٤.

(٨) في (م): «حين».

(٩) ٤١/١.

(١٠) ص ٨٥.

وتكفي إشارةً أحرص ونحوه بها.

وفروضه: غَسَلَ الوجه، ومنه فَمٌّ وأنفٌ، وغسل اليدين مع المِرْفَقَيْنِ، ومسحُ الرأسِ كُلِّه، .....

(وتكفي إشارةً أحرص ونحوه) كَمُعْتَقَلٍ لِسَانِهِ (بها) أي: بالتسمية برأسه، أو طَرَفِهِ، أو أَصْبَعِهِ؛ لأنَّ ذلك غايةً ما يُمْكِنُهُ.

شرح منصور

(وفروضه) - أي: الوضوء، جمعُ فرضٍ، وهو: ما يترتبُ الثوابُ على فعله، والعقابُ على تركه - ستةُ أشياء:

أحدهما: (غَسَلَ الوجه) لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. (ومنه) أي: الوجه (فَمٌّ وأنفٌ) لدخولهما في حَدِّه، وكونهما في حكم الظاهر؛ بدليل غسلهما من النجاسة، وفطر الصائم بَعْوَدِ القيءِ بعد وصوله إليهما، وأنه لا يفطرُ بوصول شيءٍ إليهما.

(و) الثاني: (غَسَلَ اليدين مع المرفقين) لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وكلمة «إلى» تُستعملُ بمعنى «مع»، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. وفعله أيضاً ﷺ يُبَيِّنُهُ. وقد روى الدارقطني<sup>(١)</sup> عن جابرٍ قال: كان النبي ﷺ إذا توضأ، أدار الماء على مرفقيه.

(و) الثالث: (مسحُ الرأسِ كُلِّه) لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، والباءُ فيه للإلصاق، فكأنه قال: امسحوا رؤوسكم. قال ابنُ بَرهان: مَنْ زَعَمَ أَنَّ البَاءَ للتبعيض، فقد جاءَ (٢) أهلُ اللغَةِ بما لا يعرفونه. ولأنَّ الذينَ وصفوا وضوءَ النبي ﷺ، ذكروا أنه مسحَ رأسَهُ كُلِّه. وما رُوِيَ عنه ﷺ، أنه مسحَ مقدَّم رأسِهِ، فمحمولٌ على أنَّ ذلك مع العمامة، كما جاءَ مفسراً في حديثِ المغيرة بنِ شعبه<sup>(٣)</sup>، ونحن نقولُ به. وعَنَى في «المبهج» و«المرجم»

(١) في سننه ٨٣/١.

(٢) بعدما في الأصل (ع) و(م): «عن».

(٣) أخرجه أحمد (١٨١٥٧)، والنسائي ٧٧/١، وابن عبد البر في «التمهيد» ١١/١٥٩، واللفظ له،

وفيه: «ثم مسح بناصيته، ومسح على العمامة».

ومنهُ الأذنان، وغَسَلُ الرجلين مع الكعبين، والترتيب، .....

عن يسيره؛ للمشقة، وصوبه في «الإنصاف»<sup>(١)</sup>. قال الزركشي<sup>(٢)</sup>: وظاهرُ كلامِ الأكثرينَ بخلافه. (ومنهُ) أي: الرأسِ (الأذنان) لحديث ابنِ ماجه وغيره من غير وجهٍ مرفوعاً: «الأذنان من الرأس»<sup>(٣)</sup>. فيجبُ مسحهما.

(و) الرابعُ: (غَسَلُ الرجلين مع الكعبين) لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. / والكلامُ هنا في الكعبين، كالكلامِ السابقِ في المرفقين.

(و) الخامسُ: (الترتيبُ) بين الأعضاء، كما ذكرَ اللهُ تعالى؛ لأنه أدخَلَ مسحاً بين مغسولين، وقطَعَ النظرَ عن نظيره، وهذا قرينةُ إرادةِ الترتيب. وتوضأَ النبي ﷺ مرتباً وقال: «هذا وضوءٌ، ولا يقبلُ اللهُ الصَّلَاةَ إلا به»<sup>(٤)</sup>. أي: بمثله. وما رويَ عن عليٍّ: ما أبالي إذا أتممتُ وضوئي بأيِّ أعضائي بدأت<sup>(٥)</sup>. قال أحمدُ: إنما عَنَى به اليسرى قبل اليمنى؛ لأنَّ مخرجهما في الكتابِ واحدٌ<sup>(٦)</sup>. وروى أحمدُ بإسناده، أنَّ عليًّا سئِلَ، فقيل له: أحدنا يستعجلُ، فيغسلُ شيئاً قبل شيءٍ؟ فقال: لا، حتى يكون كما أمرَ اللهُ تعالى. وما رويَ عن ابنِ مسعودٍ: لا بأسَ أن تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء. فلا يُعرفُ له أصلٌ<sup>(٧)</sup>. والواجبُ الترتيبُ، لا عدمُ التنكيس. فلو وضأه أربعةً في حالةٍ واحدةٍ، لم يُحزَّته. ولو انغمسَ في ماءٍ راكداً أو جارا، ينوي به رفعَ الحدث،

(١) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٤٨/١.

(٢) في شرحه ١٩٢/١.

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٨٠/١، من حديث عبد الله بن عمر.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩/١ بلفظ: ما أبالي لو بدأت بالشمال قبل اليمن إذا توضأت.

(٦) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٠/١.

(٧) انظر: المغني ١٩٠/١.

والموالة. ويسقطان مع غسل.

وهي: أن لا يؤخَّرَ غَسْلَ عَضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا قَبْلَهُ بِزَمَنِ مَعْتَدِلٍ،  
أو قدره من غيره، .....

شرح منصور

لم يرتفع حدثه، حتى يخرج مرتباً، مع مسح رأسه في محله، على ما تقدّم: أن الجاري، كالراكد، خلافاً لما ذكره جمع هنا. وإن نكس وضوءه، لم يحتسب بما غسله قبل وجهه. وإن توضعاً أربع مرات، صحَّ وضوءه إذا كان متقارباً يحصل له من كل وضوء غسل عضو.

(و) السادس: (الموالة) لحديث خالد بن معدان<sup>(١)</sup>: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي، وفي ظهره قدمه لمعة قدر الدرهم، لم يصبها الماء، فأمره أن يعيد الوضوء. رواه أحمد، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، وزاد: «والصلاة»، وفي إسناده: بقبية<sup>(٣)</sup>، وهو<sup>(٤)</sup> ثقة. روى له مسلم. ولو لم تجب الموالة، لأمره بغسل اللمعة فقط. ولأن الوضوء عبادة يفسدها الحدث، فاشتراط لها الموالة، كالصلاة. ولم يُنقل عن النبي ﷺ أنه توضعاً إلا متواليًا. ولم يشترط في الغسل ترتيب ولا موالة؛ لأن المغسول فيه بمنزلة عضو واحد. (ويسقطان) أي: الترتيب، والموالة (مع غسل) عن حدث أكبر؛ لاندراج الوضوء فيه، كاندراج العمرة في الحج.

(وهي) أي: الموالة: (أن لا يؤخَّرَ غَسْلَ عَضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا) أي: العضو (قبله) أو بقية عضو حتى يجفَّ أوَّلُه (بِزَمَنِ مَعْتَدِلٍ، أو قدره) أي: قدر الزمن المعتدل (من غيره) أي: غير المعتدل؛ بأن كان حاراً، أو بارداً.

(١) هو: أبو عبد الله، خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، الحمصي. حدث عن كثير من الصحابة، وهو معدود في أئمة الفقه، وثقه النسائي. (ت ١٠٣هـ). «سير الأعلام» ٥٤٦/٤.

(٢) في مسنده (١٥٤٩٥)، وأبو داود (١٧٥).

(٣) هو: أبو يُحَيْد، بقبية بن الوليد بن صائد، الكلاعي الحميري، أحد المشاهير الأعلام. قال ابن سعد: كان بقبية ثقة في الرواية عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات. (ت ١٩٧هـ). «سير

الأعلام» ٥١٨/٨.

(٤) بعدها في (م): «اسم رجل».

وَيَضُرُّ إِنْ جَفَّ لاشتغالي بتحصيل ماءٍ، أو لإسرافٍ، أو إزالة نجاسةٍ، أو وسخٍ ونحوه لغير طهارةٍ، لا بسنةٍ، كتخليلٍ، وإسباغٍ، وإزالة شكٍّ أو وسوسةٍ.

## فصل

وَيُشْتَرَطُ لوضوءٍ وُغْسَلٍ - ولو مستحيين - نِيَّةٌ، .....

شرح منصور

و(يَضُرُّ) أي: تفوت الموالاة (إن جفَّ) عضوً، أو بعضه قبل غسل ما بعده، أو بقيته؛ (لاشتغالي بتحصيل ماءٍ) يُتِمُّ به وضوءه. (أو) جفَّ ذلك؛ (لإسرافٍ، أو إزالة نجاسةٍ) ليست بمحلِّ التطهير. (أو) إزالة (وسخٍ ونحوه) كجيرة حلها (لغير طهارةٍ) بأن كان ذلك في غير أعضاء الوضوء، فإن كان فيها، لم يؤثر؛ لأنَّه إذن من أفعال الطهارة.

٤٢/١

و(لا) يَضُرُّ اشتغاله (بسنةٍ) من سنن الوضوء (كتخليلٍ) لحيّة، وأصابعٍ، (وإسباغٍ) / الماء، أي: إبلاغه مواضعه من الأعضاء؛ بأن يُؤتي كلَّ عضو حقه، (وإزالة شكٍّ) بأن يُكرَّرَ غَسْلُ كلِّ (١) عضوٍ حتى يعلم أنه استكمل غسله، (أو) إزالة (وسوسةٍ) لأنها شكٌّ في الجملة.

ولما أنهى الكلام على فروض الوضوء، شرع في شروطه، جامعاً بينه وبين الغسلِ اختصاراً؛ لاشتراكهما في أكثرها، فقال:

(وَيُشْتَرَطُ لوضوءٍ وُغْسَلٍ - ولو مُسْتَحْيَيْنِ - نِيَّةٌ) لخبر: «إنما الأعمال بالنيات» (٢). أي: لا عمل جائز ولا فاضل إلا بها، ولأنَّ النصَّ دلَّ على الثواب في كلِّ وضوءٍ، ولا ثواب في غير منويٍّ، إجماعاً. قاله في «الفروع» (٣). ولأنَّ (٤) النيةَ للتمييز، ولأنَّه عبادةٌ، ومن شرطها النيةُ. وأمَّا استقبال القبلة، وسرُّ العورة، فنيةُ الصلاةِ تضمّنتهما؛ لوجودهما فيها حقيقةً، بخلاف الوضوء،

(١) ليست في (ع) و(س) و(م).

(٢) تقدّم تخريجه ص ٩١.

(٣) ١٣٨/١.

(٤) في (م): «لأنَّ».

سوى غسلٍ كتابيةٍ، ومسلمةٍ ممتعةٍ، فتغسلُ قهراً، ولا نيةً للعذر، ولا تصليُّ به.

ويُنَوَى عن ميتٍ ومجنونةٍ غُسْلاً.

وطهوريةً ماءً، وإباحتهً، .....

فإنَّ الموجودَ منه في الصلاةِ حكمه، وهو: ارتفاعُ الحدثِ، لا حقيقته. ولذلك لو حلفَ لا يتوضأً، وكان متوضئاً ودَامَ على ذلك، لم يحنثُ، بخلافِ السترِ والاستقبالِ.

شرح منصور

(سوى غسلٍ كتابيةٍ) لزوجٍ، أو سيِّدٍ مسلمٍ، من حيضٍ، أو نفاسٍ، أو جنابةٍ. (و) سوى غسلٍ (مسلمةٍ ممتعةٍ<sup>(١)</sup>) من غسلٍ لزوجٍ، أو سيِّدٍ، من نحوِ حيضٍ، حتى لا يطأها، (فتغسلُ قهراً) لحقِّ الزوجِ، أو السيِّدِ، ويباحُ له وطؤها. (ولا نيةً) أي: يسقطُ اشتراطُها؛ (للعذرِ) كمتنعٍ من زكاةٍ، (ولا تصليُّ به) أي: بالغسلِ المذكورِ، المسلمةُ الممتعةُ. وقياسه: منعها من طوافٍ، وقراءةِ قرآنٍ ونحوهما مما يشترطُ له الغسلُ؛ لأنه إنما أيسحَ وطؤها؛ لحقِّ زوجها فيه، فيبقى ما عداه على أصلِ المنعِ، ولا يُنَوَى عنها؛ لعدمِ تعذرِها منها، بخلافِ الميتِ.

(ويُنَوَى) الغسلُ (عن ميتٍ) ذكرٍ أو أنثى، صغيرٍ أو كبيرٍ. (و) عن (مجنونةٍ) مسلمةٍ، أو كتابيةٍ حاضت، ونحوه (غُسْلاً) لتعذرِ النيةِ منهما. وقال أبو المعالي في المجنونةِ: لا نية؛ لعدمِ تعذرِها مآلاً؛ لأنها تفيقُ، بخلافِ الميتِ<sup>(٢)</sup>، وأنها تعيدُ الغسلَ إذا أفاقت.

(و) الشرط الثاني: (طهوريةً ماءً) لما تقدَّم في أوَّلِ المياه.

(و) الثالث: (إباحته) فلا يصحُّ وضوءه، ولا غسلُ بنحوِ ماءٍ مغصوبٍ؛ لحديث: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: «ممتعة».

(٢) في (م): «الميتة».

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

وإزالة ما يمنع وصوله، وتمييز، وكذا إسلام وعقل، لسوى من تقدم.  
ولوضوء: دخول وقتٍ على من حدثه دائمٌ لفرضه، وفراغٌ خروج  
خارج، واستنجاءٍ أو استحمامٍ.  
ولغسلٍ حيضٍ أو نفاسٍ، فراغُهُما.

شرح منصور

(و) الرابع: (إزالة ما يمنع وصوله) أي: الماء إلى البشرة؛ ليحصل الإسباغُ  
المأمورُ به.

(و) الخامس: (تمييز) لأنه أدنى سنٍ يعتبرُ قصدُ الصغيرِ فيه شرعاً، فلا  
يصحُّ وضوءٌ، ولا غسلٌ ممن لم يُميز.

(وكذا) يُشترطُ لوضوءٍ، وغسلٍ (إسلامٌ، وعقلٌ) وهما السادسُ والسابعُ  
(لسوى من تقدم) وهو الكتابية، والمجنونة إذا اغتسلتا من نحوٍ حيضٍ، (الحلُّ  
وطءِ زوجٍ مسلمٍ<sup>(١)</sup>).

٤٣/١

(و) يشترطُ (لوضوءٍ) وحدَه (دخولُ وقتٍ على من حدثه دائمٌ  
لفرضه) / أي: فرض ذلك الوقت؛ لأنها طهارةٌ ضرورية، فتقيدتُ بالوقتِ،  
كالتيمم. فإن توضعاً لفاتية، أو جنازة، أو نافلة، أو طوافٍ، ونحوه، صحَّ كلُّ  
وقتٍ. وهذا الثامنُ للوضوءِ.

(و) التاسعُ: (فراغٌ خروجٍ خارجٍ) من سبيلٍ أو غيره، كقهيء. لكن لو قال:  
انقطاعٌ موجبٍ، وعده في المشتركة، لكان أخصراً وأعمَّ؛ إذ لا يشملُ نحوَ لمسٍ.

(و) العاشرُ: فراغٌ (استنجاءٍ) بماءٍ، (أو استحمامٍ) بنحو حجرٍ، وتقدمُ توضيحه.

(و) يشترطُ (لغسلٍ<sup>(٢)</sup> حيضٍ أو نفاسٍ<sup>(٣)</sup>)، فراغُهُما أي: انقطاعُ حيضٍ  
أو نفاسٍ؛ لمنافاةٍ وجودِهِما الغسلَ لهما. وكذلك<sup>(٣)</sup> فراغُ إنزالٍ وجماعٍ. ولو  
قال: فراغٌ موجبٍ، لكان أولى.

(١-١) في (س) و(م): «للحيل مسلم».

(٢-٢) في الأصل: «الحيض أو النفاس».

(٣) في (م): «وكذا».

والنية: قصدُ رفعِ الحدثِ، أو استباحة ما تجبُّ له الطهارة. وتعيَّن الثانيةُ لمن حدثه دائمٌ، وإن انتقضت طهارته بطرؤً غيره. وتُسَنُّ النيةُ عند أولِ مسنونٍ وُجد قبل واجبٍ، ونطقٌ بها سرًّا، واستصحابُ ذكرها، .....

شرح منصور

(والنيةُ) المعتبرةُ في الوضوءِ، والغسلِ لنحو (١) صلاةٍ (قصدُ رفعِ الحدثِ) بفعلِ الوضوءِ، أو الغسلِ لنحوِ صلاةٍ، (أو) قصدُ (استباحة ما) أي: فعلٍ، كصلاةٍ، أو قولٍ، كقراءة (تجبُّ له الطهارة) أي: الوضوءُ والغسلُ. وفي معناه: قصدُ الوضوءِ، والغسلِ لنحوِ صلاةٍ. وإن فرَّقَ النيةَ على أعضاءِ الوضوءِ، أجزأته. (وتعيَّن) الصورةُ (الثانية) وهي قصدُ الاستباحة (لمن حدثه دائمٌ) كمستحاضةٍ، ومَن به سلسٌ بولٍ، أو قروحٌ سيَّالةٌ، ولا يحتاجُ إلى تعيينِ نيةِ الفرضِ، ويرتفعُ حدثه. صحَّحه في «الإنصافِ» (٢). (وإن انتقضت طهارته بطرؤً) حدثٍ (غيره) أي: الدائمِ، كما لو كان السلسُّ بولاً، وخرج منه ريحٌ، فينوي الاستباحةَ لا رفعَ الحدثِ؛ لمنافاةَ الخارجِ له صورةً. وإن قلنا: يرتفعُ؛ جعلاً للدائمِ كالعدمِ، للضرورة.

(وتُسَنُّ النيةُ عند أولِ مسنونٍ وُجد قبل واجبٍ) كغسلِ الكفَّينِ، إن كان قبل التسمية؛ لتشملِ النيةُ فرضَ الوضوءِ وسننه (٣)، فيُثاب عليها. (و) يُسنُّ (نطقٌ) (٤) بها) أي: النيةُ (سرًّا) ليوافقَ لسانه قلبه. قال الشيخُ تقيُّ الدين: وأتفقَ الأئمةُ على أنه لا يُشرعُ الجهرُ بها، وتكريرها، بل مَن اعتاده، ينبغي تأديبه. وكذا بقيَّةُ العباداتِ... قال: ويُعزَلُ عن الإمامةِ إن لم ينته (٥). (و) يُسنُّ (استصحابُ ذكرها) أي: النيةُ؛ بأن يستحضرها في جميعِ الطهارة؛ لتكونَ

(١) بعدها في (ع) : «كل».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(٣) في (س) و(ع): «وسته».

(٤) في الأصل و(ع): «النطق».

(٥) انظر: الفروع ١/١٣٩.

ويُجزئ استصحابُ حكمِها.

ويجب تقديمها على الواجب، ويضُرُّ كونه بزمن كثير، لا سبقُ لسانه بغير قصده، ولا إبطاله بعد فراغه، أو شكٌ فيها بعده.

أفعالها كلها مقرونة<sup>(١)</sup> بالنية.

شرح منصور

(ويُجزئ استصحابُ حكمِها) أي: النية؛ بأن لا ينوي قطعها، فإن عزبت<sup>(٢)</sup> عن خاطرِه، لم يؤثر ذلك في الطهارة، ولا في الصلاة. قال المجد: إن لم ينوِ بالغسلِ غيره، فأما إن قصدَ به تردُّداً، أو تنظُّفاً، أو استحماماً، مع عزوبِ النية عنه، لم يجزئه.

(ويجبُ تقديمها) أي: النية (على الواجب) أي: على أوّل واجب، وهو التسمية؛ لتشملها<sup>(٣)</sup> النية. فلو فعل شيئاً من الواجبات قبل النية، لم يعتدَّ به. (ويضُرُّ كونه) أي: التقديم<sup>(٤)</sup> (بزمن كثير) كالصلاة، فإن تقدّمت بيسير، لم يضُرَّ، كالصلاة.

(ولا) يضُرُّ (سبقُ لسانه) عند تلفّظه بالنية (بغير قصده) كقول من أراد الوضوء: نويتُ الصَّومَ؛ لأن<sup>(٥)</sup> النية محلُّها القلبُ، لا اللسان. (ولا إبطاله) أي: الوضوء. وفي نسخة: (إبطالها) أي: الطهارة أو النية. (بعد فراغه) لأنه قد تمَّ صحيحاً، ولم يوجد ما يفسدُه فيه، (أو شكٌ<sup>(٦)</sup> فيها) أي: الطهارة أو النية (بعده) أي: بعد فراغه. وكذا سائرُ العبادات؛ عملاً باليقين، فإن كان الشكُّ قبل فراغه، أتى بما شكَّ فيه، وبما بعده. وإن أبطُلَ<sup>(٧)</sup> النية في أثناء نحوِ وضوءٍ، بطلَ ما مضى منه. وإن غسلَ بعضَ أعضائه بنيةِ الوضوءِ، وبعضها بنيةِ

(١) في الأصل و(س): «مقرنة».

(٢) بعدها في (م): «كلها». ومعنى عزبت النية، أي: غاب عنه ذكرها. «المصباح»: (عزب).

(٣) في (م): «لتشملة».

(٤) في (ع) و(م): «التقدم».

(٥) في الأصل و(ع): «ولأن».

(٦) في الأصول: «أو شكه».

(٧-٧) في (م): «في نحو أثناء».

فلو نوى ما تُسنُّ له الطهارة، كقراءة، وذكر، وأذان، ونوم، ورفع شكٍّ وغضبٍ وكلامٍ محرَّم، وفعلٍ نسلِكٍ غير طواف، وجُلوسٍ بمسجدٍ - وقيل: ودخوله، وحديثٍ، وتدرّيسِ علم، وأكلٍ، وزيارة قبره ﷺ - أو التَّجديدَ إن سُنَّ؛ بأن صَلَّى بينهما ناسياً حَدْثَهُ، ارتفع، لا إن نوى طهارةً أو وضوءاً أو أطلق، .....

التبرُّد، ثمَّ أعادَ ما غسلَه بنية التبرُّدِ بنية الوضوءِ، أجزاء، ما لم يطلِ الفصلُ. وإن كان الشكُّ وهماً، كالسواسِ، لم يلتفت إليه.

شرح منصور

(فلو نوى) بوضوئه (ما تُسنُّ له الطهارة) من قولٍ، أو فعلٍ، (كقراءة) قرآنٍ، (وذكرٍ) لله تعالى، (وأذانٍ، ونومٍ، ورفعٍ شكٍّ، وغضبٍ، وكلامٍ محرَّم، وفعلٍ نسلِكٍ<sup>(١)</sup>) من مناسك الحجِّ. نصّاً. (غير طوافٍ) فإنه مما يجبُ له الوضوءُ. (و) ك (جلوسٍ بمسجدٍ، وقيل: ودخوله) وقَدَّمَهُ في «الرعاية»، (و) قيل: (وحديثٍ وتدرّيسِ علمٍ) وقَدَّمَهُ في «الرعاية» أيضاً. قاله في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>. وفي «المغني»<sup>(٣)</sup> وغيره: (وأكلٍ). وفي «النهاية»: (وزيارة قبره ﷺ) ويأتي: أَنَّهُ يُسنُّ لوطئِهِ، وأكلٍ، وشربٍ، جنبٍ، ونحوه. (أو) نوى بوضوئه (التَّجديدَ إن سُنَّ) له التَّجديدُ؛ (بأن صَلَّى بينهما) أي: بين الوضوءين، وكان أحدثَ، ولكن نوى التَّجديدَ (ناسياً حَدْثَهُ، ارتفع) حَدْثَهُ بالوضوءِ المسنونِ أو التَّجديدِ؛ لأنَّه نوى طهارةً شرعيةً، فينبغي أن تحصلَ له؛ للخبر، ولأنَّه نوى شيئاً من ضرورة<sup>(٤)</sup> صحَّةِ الطَّهارةِ، وهي الفضيلةُ الحاصلةُ لمن فعلَ ذلك على طهارةٍ. فإن نوى التَّجديدَ عالماً حَدْثَهُ، لم يرتفع؛ لتلاعبه. (ولا) يرتفع حَدْثُهُ (إن نوى طهارةً) وأطلق، (أو) نوى (وضوءاً أو أطلق) بأن لم ينوهِ لنحوِ صلاةٍ، أو قراءةٍ، أو رفعِ حدثٍ؛ لعدم الإتيانِ بالنَّيةِ المعتبرة؛

(١) في (ع): «منسك».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١٢/١.

(٣) ١٥٨/١ - ١٥٩.

(٤) في (م): «ضرورته».

أَوْ جُنُبُ الْغُسْلِ وَحَدَهُ، أَوْ لِمُرُورِهِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا أَوْ وَاجِبًا، أَجْزَأَ عَنِ الْآخِرِ، وَإِنْ نَوَاهُمَا، حَصَلَا.  
وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَحْدَاثٌ، وَلَوْ مَتَفَرِّقَةً، تَوْجِبُ غُسْلًا أَوْ وُضُوءًا، وَنَوَى  
أَحَدَهُمَا لَا عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ، ارْتَفَعَ سَائِرُهَا.

شرح منصور

إِذْ لَا تَمَيِّزُ فِيهَا، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مَشْرُوعًا وَغَيْرِهِ.

(أَوْ) نَوَى (جُنُبُ الْغُسْلِ وَحَدَهُ) أَي: دُونَ الْوُضُوءِ، فَلَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ  
الْأَصْغَرُ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ وَالِدُهُ فِي قَطْعَتِهِ عَلَى «الْوَجِيزِ»: يَعْنِي بِهِ (وَحَدَهُ) إِطْلَاقَ نِيَّةِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ  
تَارَةٌ يَكُونُ عَادَةً، وَتَارَةٌ يَكُونُ عِبَادَةً. (أَوْ) نَوَى جُنُبَ الْغُسْلِ<sup>(٣)</sup>؛ (لِمُرُورِهِ) فِي  
الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَصْدَ لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَارَةُ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى  
بِطَهَارَتِهِ لِبَسِ<sup>(٤)</sup> ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ ابْنُ قَلْدَسٍ: لَوْ نَوَى  
الْغُسْلَ لِمُرُورِهِ، لَمْ يَرْتَفِعْ حَدُّهُ الْأَصْغَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجُنَابَةِ.

(وَمَنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا) وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ، (أَوْ) نَوَى غُسْلًا (وَاجِبًا) فِي  
مَحَلٍّ مَسْنُونٍ<sup>(٥)</sup>، (أَجْزَأَ عَنِ الْآخِرِ) كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَنْ نَوَى التَّحْدِيدَ نَاسِيًا. (وَإِنْ  
نَوَاهُمَا) أَي: الْوَاجِبَ وَالْمَسْنُونَ بِغُسْلِ وَاحِدٍ، (حَصَلَا) أَي: حَصَلَ لَهُ  
ثَوْبُهُمَا؛ لِأَنَّهُ نَوَاهُمَا. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَسَلَ لِلوَاجِبِ أَوَّلًا، ثُمَّ لِلْمَسْنُونِ.

(وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَحْدَاثٌ) أَي: مَوْجِبَاتٌ لَوْضُوءٍ<sup>(٦)</sup>، أَوْ غُسْلِ، (وَلَوْ)  
وُجِدَتْ (مَتَفَرِّقَةً / تَوْجِبُ غُسْلًا، أَوْ) تَوْجِبُ (وُضُوءًا، وَنَوَى) بِغُسْلِهِ أَوْ  
وُضُوءِهِ (أَحَدَهُمَا) أَي: الْأَحْدَاثِ، (لَا) إِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ (عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ)  
أَي: غَيْرَ الْمُنَوَّى مِنْ الْأَحْدَاثِ بِذَلِكَ الْغُسْلِ أَوْ الْوُضُوءِ، (ارْتَفَعَ سَائِرُهَا) أَي:

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ لِمُرُورِهِ لِمَسْجِدٍ».

(٢) مَعْرُوفَةٌ أَوَّلِي النِّهْيِ ٢٨٥/١.

(٣) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٤) فِي (م): «بَسِ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْمَسْنُونِ».

(٦) فِي (م): «وُضُوءًا».

## فصل

وصفة الوضوء: أن ينوي، ثم يسمي، ويغسل كفيه ثلاثاً. ثم يتمضمض، ثم يستنشق ثلاثاً ثلاثاً، ومن غرفة أفضل.

ارتفعت كلها؛ لأنها تتداخل، فإذا نوى بعضها غير مقيد، ارتفع جميعها، كما لو نوى رفع الحدث وأطلق، وإن نوى رفع حدث منها على أن لا يرتفع غيره، فعلى ما نوى<sup>(١)</sup>؛ لحديث: «وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(٢)</sup>. وإن نوى رفع حدث نوم مثلاً غلطاً من عليه حدث بول، ارتفع؛ لتداخل الأحداث.

شرح منصور

(وصفة الوضوء) أي: كفيته الكاملة، (أن ينوي) رفع الحدث، أو استباحة نحو صلاة، أو الوضوء لها. (ثم يسمي) فيقول: بسم الله؛ لما تقدم. (ويغسل كفيه ثلاثاً) لما سبق. (ثم يتمضمض، ثم يستنشق ثلاثاً ثلاثاً) إن شاء من ست، وإن شاء من ثلاث: (و) كونهما (من غرفة) واحدة (أفضل) نص عليه في رواية الأثرم؛ لحديث علي، أنه توضأ، فمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً بكف واحدة، وقال: هذا وضوء نبيكم ﷺ. رواه أحمد<sup>(٣)</sup>. ويشهد للثلاث حديث علي<sup>(٤)</sup> أيضاً، أنه مضمض واستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات. متفق عليه<sup>(٥)</sup>. ويشهد للست حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده، قال: رأيت النبي ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق. رواه

(١) جاء في هامش الأصل (ع) ما نصه: [أي: لم يرتفع سوى مانواه، وإلا لزم حصول عمل لم ينوه. منصور البهوتي].

(٢) تقدم تحريجه ص ٩١.

(٣) في مسنده (١٣٨٠).

(٤) جاء في هامش الأصل (ع) ما نصه: [قوله: ويشهد للثلاث حديث علي. الظاهر أنه ليس لعلي، بل لعبد الله بن زيد بن عاصم].

(٥) البعاري (١٨٥)، ومسلم (٢٣٥)، من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، وليس من حديث علي رضي الله عنه.

ويصح أن يسمياً فرضين.

ثم يغسل وجهه، من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً.....

شرح منصور

أبو داود<sup>(١)</sup>. ووضوءه كان ثلاثاً ثلاثاً، فلزم كونهما<sup>(٢)</sup> من ست.

(ويصح أن يسمياً) أي: المضمضة والاستنشاق (فرضين) إذ الفرض والواجب واحد، وهما واجبان في الوضوء والغسل؛ لما تقدم أول الباب، ولحديث عائشة مرفوعاً: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه»<sup>(٣)</sup>. رواه أبو بكر<sup>(٤)</sup> في «الشافى»، ولحديث أبي هريرة: أمرنا رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق. وفي حديث لقيط بن صبرة<sup>(٥)</sup>: «إذا توضأت، فتمضمض». أخرجهما الدارقطني<sup>(٦)</sup>. ولأن الذين وصفوا وضوءه عليه الصلاة والسلام، ذكروا: أنه تمضمض واستنشق. ومداومته عليهما تدل على وجوبهما؛ لأن فعله يصلح أن<sup>(٧)</sup> يكون بياناً لأمره تعالى.

(ثم يغسل وجهه) ثلاثاً، وحده: (من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً) فلا عبرة بالأفرع - بالفاء - الذي ينبت<sup>(٨)</sup> شعره في بعض جهته. ولا بالأجلح:

(١) في سننه (١٣٩).

(٢) في الأصل و(س): «كونها».

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٥٢/١.

(٤) هو: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف، المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة. له من المصنفات: «الشافى»، «المقنع»، و«التبیه». (ت ٣٦٣ هـ). «طبقات الخنابلة» لابن أبي يعلى ١١٩/٢.

(٥) هو: أبو رزين العقيلي، لقيط بن عامر بن صبرة، له صحبة، عِداده في أهل الطائف. «تهذيب الكمال» ١٨٢/٦.

(٦) في «سننه» الأول ١١٦/١، والثاني ١٠٠/١ لكن من حديث ابن عباس.

(٧) في (م): «لأن».

(٨) في (م): «نبت».

إلى النازل من اللحيين والدقن طولاً، مع مسترسل اللحية، ومن الأذن إلى الأذن عَرْضاً. فيدخل عِذاراً، وهو: شعرٌ نابتٌ على عظم ناتئٍ، يُسامتُ صِماخَ الأذن.

وعارضٌ، وهو: ما تحته إلى ذقن. لا صُدغٌ، وهو: ما فوق العِذارِ، يُحاذي رأس الأذن، وينزلُ عنه قليلاً.....

الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه.

شرح منصور

(إلى النازل من اللحيين) بفتح اللام وكسرهما، وهما عظامان في أسفل الوجه، قد اكتنفاه. (والدقن): جمع اللحية (طولاً) نُصِبَ على التمييز، فيجبُ غسلُ ذلك (مع مسترسل) شعر (اللحية) بكسر اللام، طولاً، وما خرج منه<sup>(١)</sup> عن حدِّ الوجه، عَرْضاً؛ لأنَّ اللحية تشاركُ الوجهَ في معنى التوجُّهِ والمواجهة، بخلافِ ما نزلَ من الرأسِ عنه؛ لأنه لا يشاركُ الرأسَ في التروُّسِ.

٤٦/١

(و) حدُّ الوجهِ / (من الأذنِ إلى الأذنِ عَرْضاً) أي: ما بين الأذنين، فهما ليسا منه. وأما إضافتهما إليه في قوله ﷺ: «سجدَ وجهي للذي خلقه وصوره، وشقَّ سمعه وبصره». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. فللمجاورة. ولم يُنقلَ عن أحدٍ ممن يُعتدُّ به أنه غسلهما مع الوجه. (فيدخلُ) فيه (عِذارٌ): وهو شعرٌ نابتٌ على عظمٍ ناتئٍ يسامتُ) أي: يحاذي (صِماخَ) بكسر الصادِ (الأذنِ) أي: خرقتها. (و) يدخلُ فيه أيضاً (عارضٌ)، وهو: ما تحته) أي: العِذارِ (إلى ذقن) وهو ما نبتَ على الخدِّ واللحيين. قال الأصمعي<sup>(٣)</sup>: ما جاوزته الأذنُ: عارضٌ. و(لا) يدخلُ فيه (صُدغٌ) بضمِّ الصادِ (وهو: ما فوق العِذارِ، يحاذي رأس الأذنِ، وينزلُ عنه قليلاً) بل هو من الرأسِ؛ لأنَّ في حديثِ الربيعِ، أنَّ النبي ﷺ مسحَ

(١) في (م): «من».

(٢) في صحيحه (٧٧١) (٢٠٢)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) هو: الإمام العلامة الحافظ، حجة الأدب، لسان العرب، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب، المد روف بالأصمعي، أديب، نحوي، أصولي، فقيه، من أهل البصرة. من تصانيفه: «نوادير الإعراب»، «تاريخ العرب قبل الإسلام». (ت ٢١٦هـ). «سير الأعلام». ١٧٥/١، «معجم المؤلفين» ٣٢٠/٢.

ولا تحذيفٌ، وهو: الخارجُ إلى طَرْفَيِ الجبين، من جانبي الوجه، بين النزعةِ ومنتهى العذارِ ولا النزعتان، وهما: ما انحسر عنه الشعرُ من جانبي الرأسِ. ولا يُجزئُ غَسْلُ ظاهرِ شعرٍ إلا أن يكون لا يصفُ البشرةَ، ...

شرح منصور

برأسه وصدغيه وأذنيه مرةً واحدةً. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. ولم ينقل أحدًا أنه غسَلَه مع الوجه.

(ولا) يدخلُ (تحذيفٌ وهو): الشعرُ (الخارجُ إلى طرفي الجبين من<sup>(٢)</sup> جانبي الوجه بين النزعةِ) بفتح الزاي، وقد تَسَكَّنُ (ومنتهى العذارِ) لأنه شعرٌ متصلٌ بشعرِ الرأسِ، لم يخرج عن حده، أشبه الصدغَ.

(ولا) يدخلُ في الوجهِ أيضاً (النزعتان، وهما: ما انحسر عنه الشعرُ من جانبي الرأسِ) أي: جانبي مقدميه؛ لأنه لا تحصلُ بهما المواجهةُ، ولدخولِ ذلك في الرأسِ؛ لأنه ما ترأسَ وعلا. والإضافةُ إلى الوجهِ في قولِ الشاعرِ:  
فلا تنكحي إن فرَّقَ الدهرُ<sup>(٣)</sup> بيننا أغمَّ القفا والوجهِ ليس بأنزعا<sup>(٤)</sup>  
للمجاورةِ.

تتمة: يُستحبُّ تعاهدُ المفصلِ بال غسلِ، وهو: ما بين اللحيةِ والأذنِ. نصًّا.  
(ولا يُجزئُ غَسْلُ ظاهرِ شعرٍ) في الوجهِ، يصفُ البشرةَ؛ لأنها ظاهرةٌ تحصلُ بها المواجهةُ، فوجبَ غسلُها، كالتي لا شعرَ فيها، ووجبَ غسلُ الشعرِ معها؛ لأنه في محلِّ الفرضِ فتبعها<sup>(٥)</sup>. (إلا أن يكون) الشعرُ كثيفاً (لا يصفُ البشرةَ) فيجزئُه غسلُ ظاهره؛ لحصولِ المواجهةِ به دون البشرةِ تحته، فتعلقَ الحكمُ به.

(١) في سننه (١٢٩).

(٢) في (س) و(ع): «في».

(٣) في (س): «الله».

(٤) البيت لهديبة بن حُشْرُم بن كُرْز، شاعر فصيح متقدم، من بادية الحجاز، يروي للحطيعة. قُتِلَ قصاصاً، وقال قبل قتله قطعةً من الشعر، والبيت منها يخاطب امرأته، وكانت جميلة. انظر: خبره في

«الأغاني» ٢٦٩/٢١، و«خزانة الأدب» ٣٣٤/٩، و«عيون الأخبار» ١٥/٤.

(٥) في (ع): «فتبعها».

وَيُسَنُّ تَحْلِيلَهُ، لَا غَسْلٌ دَاخِلِ عَيْنٍ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَوْ أَمِنَ الضَّرْرَ. ثُمَّ يَدِيَهُ  
مَعَ مِرْفَقِيهِ، وَاصْبِعِ زَائِدَةٍ، وَيَدٌ أَسْلُهُا بِمَحَلِّ الْفَرَضِ، أَوْ بغيرِهِ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ،  
وَأَظْفَارِهِ. وَلَا يَضْرُؤُ وَسَخٌ يَسِيرٌ تَحْتَ ظَفْرِ وَنَحْوِهِ، يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ.

(وَيُسَنُّ تَحْلِيلَهُ) لَمَّا تَقَدَّمَ فِي السَّنَنِ. فَإِنْ كَانَ بَعْضُ شَعْرِهِ كَثِيفًا، وَبَعْضُهُ  
خَفِيفًا، فَلِكُلِّ حَكْمُهُ. وَفِي «الرَّعَايَةِ» (١): يُكْرَهُ غَسْلُ بَاطِنِهَا. وَصَحَّحَهُ فِي  
«الْإِنصَافِ» (٢)، وَتَبِعَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ» (٣).

شرح منصور

و(لَا) يُسَنُّ (غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ) فِي وَضْوِءٍ، وَلَا غُسْلٍ، بَلْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يُنْقَلِ عَنْهُ ﷺ فَعَلَهُ، وَلَا الْأَمْرُ بِهِ. وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ (مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَوْ أَمِنَ  
الضَّرْرَ) فَيَعْفَى عَنِ نَجَاسَةِ بَعِينٍ، وَيَأْتِي. وَيُسْتَحَبُّ تَكْثِيرُ مَاءِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ  
غَضُونًا - جَمْعُ غَضْنٍ، وَهُوَ الْمَتَشْنِي (٤) - وَدَوَاخِلُ، وَخَوَارِجُ؛ لِيَصَلَ الْمَاءُ إِلَى  
جَمِيعِهِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: وَكَانَ يَتَعَهَّدُ الْمَاقِينَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥).  
وَهُمَا: تَنْثِيَةُ الْمَاقِ: يَجْرِي الدَّمْعُ مِنَ الْعَيْنِ.

(ثُمَّ) بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ يَغْسَلُ (بِيَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقِيهِ) ثَلَاثًا؛ / لَمَّا تَقَدَّمَ. (و)  
مَعَ (أَصْبِعِ زَائِدَةٍ، وَ) مَعَ (يَدٍ أَسْلُهُا بِمَحَلِّ الْفَرَضِ) لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَحَلِّ  
الْفَرَضِ، أَشْبَهَ التَّوَلُّولَ (٦)، (أَوْ) يَدٍ أَسْلُهُا (بغيرِهِ) أَي: بِغَيْرِ مَحَلِّ الْفَرَضِ؛ بِأَنَّ  
تَدَلَّى لَهُ ذِرَاعَانِ بِيَدَيْنِ مِنَ الْعَضْدِ، (وَلَمْ تَتَمَيَّزِ) الزَائِدَةُ مِنْهُمَا، فَيَغْسَلُهُمَا؛  
لِيَخْرَجَ مِنَ الْوَجُوبِ بَيَقِينٍ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ وَجَهْلَهُمَا، (و) مَعَ  
(أَظْفَارِهِ) وَلَوْ طَالَتْ؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِيَدِهِ خِلْقَةً، فَدَخَلَتْ فِي مَسْمَى الْيَدِ. (وَلَا  
يَضْرُؤُ وَسَخٌ يَسِيرٌ تَحْتَ ظَفْرِ وَنَحْوِهِ) كدَاخِلِ أَنْفٍ (يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ) لِأَنَّهُ نَمَّا

٤٧/١

(١) فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى».

(٢) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنصَافِ ٣٣٩/١.

(٣) الَّذِي فِي «الْإِقْنَاعِ» ٤٣/١، أَنَّهُ يُسَنُّ. وَانظُرْ: «الْمَعْنَى» ١٦٥/١.

(٤) فِي (م): «التَّشْنِي».

(٥) فِي مَسْنَدِهِ ٢٥٨/٥.

(٦) التَّوَلُّولُ، هُوَ: الْحَبَّةُ تَطْهَرُ فِي الْجِلْدِ كَالْحِمَّةِ فَمَا دُونَهَا. «اللِّسَانُ»: (ثَال).

وَمَنْ خَلِقَ بِلَا مِرْفَقٍ، غَسَلَ إِلَى قَدْرِهِ فِي غَالِبِ النَّاسِ.  
 ثم يمسح جميع ظاهر رأسه - من حد الوجه إلى ما يُسمى قفا،  
 والبياض فوق الأذنين منه .....

شرح منصور

يكثر وقوعه عادةً، فلو لم يصح الوضوء معه، لبيته وَاللَّيْلَةَ؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. وألحق الشيخ تقي الدين به كل يسير منع، حيث كان من (١) البدن، كدم، وعجين، ونحوهما، واختاره (٢). وإن تقلصت جلدة من الذراع، وتدلّت من العضد، لم يجب غسلها؛ لأنها صارت في غير محلّ الفرض، وبالعكس يجب غسلها؛ لأنها صارت في محلّ الفرض، وإن تقلصت من أحد الخفين، والتحم رأسها بالآخر، وجب غسل ما حاذى محلّ الفرض من ظاهرها وباطنها وما تحتها، دون ما لم يحاذه. وعلم من كلامه: أنه لو كان (٣) له يد زائدة أصلها بغير محلّ الفرض، وتميزت، لم يجب غسلها قصيرة كانت أو طويلة. (ومن خلق بلا مرفق، غسل إلى قدره) أي: المرفق (في غالب الناس) إلحاقاً للنادر بالغالب.

(ثم يمسح جميع ظاهر رأسه) بالماء، فلو مسح البشرة، لم يجزئه، كما لو غسل باطن اللحية، ولو حلق البعض، فنزل عليه شعر ما لم يخلق، أجزاء المسح عليه. وإن مسح على معقوص (٤) بمحلّ الفرض، ولولا العقص لنزل عنه (٥)، لم يجزئه؛ لعروض العقص. ذكره المجدد. وكذا لو مسح على مخضوب بما يمنع وصول الماء إليه. وحد الرأس (من حد الوجه) أي: من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً (إلى ما يُسمى قفا) بالقصر، وهو: مؤخر العنق. (والبياض فوق الأذنين منه) أي: الرأس، فيجب مسحه. وذكر بعضهم أنه ليس من الرأس إجماعاً (٦).

(١) ليست في (م).

(٢) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١/٣٤٤.

(٣) في (م): «كانت».

(٤) العقيصة: الضميرة، وعقص شعره يعقسه: ضفره، وقتله. «القاموس»: (عقص).

(٥) في (س): «عليه».

(٦) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١/٣٥٤-٣٥٥.

- يُجْرُ يديه من مُقَدِّمِهِ إلى قفاه، ثم يردُّهما، ثم يُدخِلُ سَبَّابَتَيْهِ في صَمَاحِي أذنيه، ويمسحُ بإبهامَيْهِ ظاهِرَهما. ويُجزئُ المسحَ كيفَ مسحَ، وبجائِلٍ، وغَسَلٍ، .....

(يُجْرُ يديه من مُقَدِّمِهِ) أي: الرأسِ (إلى قفاه، ثم يردُّهما) إلى مقدِّمِهِ؛ لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ مسحَ رأسَه بيديه، فأقبلَ بهما، وأدبرَ، بدأ بمقدمِ رأسِهِ، ثم ذهبَ بهما إلى قفاه، ثم رَدَّهُما إلى المكانِ الذي بدأ منه<sup>(١)</sup>. رواه الجماعةُ. فظاهرُه: لا فرقَ بين مَنْ خافَ انتشارَ شعرِهِ وغيرِهِ. ومشى عليه في «الإقناع»<sup>(٢)</sup> وغيرِهِ.

(ثم) يأخذُ ماءً جديداً لأذنيه، (ويدخلُ سبابتيهِ في صِمَاحِي أذنيه، ويمسحُ بإبهاميه ظاهِرَهما) لما في النسائي<sup>(٣)</sup> عن ابنِ عباسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ برأسِهِ وأذنيه، باطنهما بالسبابتينِ، وظاهرهما بإبهاميه. قال في «الشرح»<sup>(٤)</sup>: ولا يجبُ مسحُ ما استترَ بالغضاريفِ؛ لأنَّ الرأسَ الذي هو الأصلُ، لا يجبُ مسحُ ما استترَ منه بالشعرِ، فالأذنُ أولى. (ويُجزئُ المسحُ) للرأسِ والأذنِ / (كيفَ مسحَ، و) يجزئُ المسحُ أيضاً (بجائِلٍ) كخرقةٍ، وخشبةٍ مبلولتينِ؛ لعمومِ قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ولا يجزئُ وضعُ يديه أو نحوِ خرقةٍ مبلولةٍ على رأسِهِ، أو بَلُّ خرقةٍ عليه<sup>(٥)</sup> من غيرِ مسح. (و) يجزئُ (غَسَلُ) رأسِهِ. زادَ في «الرعاية»، «القواعدُ الفقهيَّة»<sup>(٦)</sup>، «والإقناع»<sup>(٧)</sup>: ويُكرَهُ مع إمرارِ يديه عليه<sup>(٨)</sup>؛ لحديثِ معاويةَ، أَنَّهُ توضَّأَ للناسِ، كما رأى النبيَّ ﷺ

(١) تقدم تخريجه ص ٩١.

(٢) ٤٤/١.

(٣) في المجتبى ٧٤/١.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٥٣/١.

(٥) في (س) و(م): «عليها».

(٦) لابن رجب، القاعدة الثالثة ص ٦.

(٧) ٤٥/١.

(٨) ليست في الأصل و(س).

أو إصَابَةُ مَاءٍ مَعَ إِمْرَارِ يَدِهِ.

ثم يغسلَ رجليه مع كعبيه، وهما: العظمانِ الناتئانِ.

والأَقْطَعُ من مَفْصِلِ مِرْفَقِي وَكَعْبِي، يَغْسِلُ طَرْفَ عَضُدِي وَسَاقِي،

ومن دونهما .....

شرح منصور

يتوضأ، فلما بلغ رأسه غرفَ غرفَةٍ من ماءٍ، فتلقاها بشماله، حتى وضعها على وسطِ رأسه، حتى قطرَ الماءُ، أو كادَ يقطرُ، ثم مسحَ من مقدمه إلى مؤخره، ومن مؤخره إلى مقدمه. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. فإن لم يمرَّ يده، لم يجزئه؛ لعدم المسح. (أو أي: ويجزئُ (إصَابَةُ مَاءٍ) رَأْسِهِ من نحوِ مطرٍ (مع إمرارِ يده) لوجودِ المسحِ بماءٍ طهورٍ، فإن لم يمرَّها، لم يجزئه. والأذنانِ في ذلك، كالرأسِ. ولا يُستحبُّ تكرارُ مسحٍ، ولا مسحَ عنقٍ.

(ثم يغسلَ رجليه مع كعبيه) ثلاثاً (وهما العظمانِ الناتئانِ) في أسفلِ الساقِ من جانبي القدمِ. قال أبو عبيد: الكعبُ: هو الذي في أصلِ القدمِ منتهي الساقِ، بمنزلةِ كعابِ القنا. وقوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، حُجَّةٌ لذلك، أي: كلُّ رِجْلٍ تُغْسَلُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ولو أرادَ (جميعَ الأرجلِ)<sup>(٢)</sup>، لذكره بلفظِ الجمعِ، كما قال: ﴿إِلَى الْمِرْفَاقِ﴾ [المائدة: ٦]. ويصبُّ الماءُ يميني يديه على كلتا رجليه، ويغسلُهما باليسرى ندباً. والأولى تركُ الكلامِ على الوضوءِ. وظاهرُ كلامِ الأكثرِ: لا يُكرهُ السلامُ على المتوضئِ، ولا ردُّه.

(والأَقْطَعُ من مَفْصِلِ مِرْفَقِي) <sup>(٣)</sup> المَفْصِلُ بفتح الميم، وكسرِ الصادِ، وأما بالعكس، فهو اللسانُ. والمِرْفَقُ بكسرِ الميم، وفتحِ الفاءِ، ويجوزُ فتحُ الميمِ، وكسرُ الفاءِ<sup>(٤)</sup>. (و) من مَفْصِلِ (كعبي، يَغْسِلُ طرفَ عَضُدِي، و) طرفَ (ساقِي) وجوباً، <sup>(٤)</sup> لأنَّهُ في محلِّ<sup>(٤)</sup> الفرضِ. (و) الأَقْطَعُ (من دونهما) أي: دونِ

(١) في سننه (١٢٤).

(٢-٢) في (م): «جمع أرجل».

(٣-٣) ليست في (س).

(٤-٤) في (س): «لأنه باقي محل».

ما بقي من محلِّ فرض، وكذا تيمم.  
وسُنَّ لمن فرغ رَفَعَ بصره إلى السماء، وقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

مَفْصِلِ مَرْفِقٍ وَكَعْبٍ يَغْسَلُ.

شرح منصور

(ما بقي من محلِّ فرضي) لقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر، فاتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>. متفقٌ عليه. وعُلِمَ منه: أنَّ الأقطع من فوقِ مَفْصِلِ مَرْفِقٍ وَكَعْبٍ لا غَسْلَ عليه، لكن يُسْتَحَبُّ له مَسْحُ محلِّ القَطْعِ بالماء؛ لئلا يخلو العَضْوُ عن طهارة. (وكذا) أي: كالوضوءِ في ذلك (تيمم) فالأقطع من مَفْصِلِ كَفٍّ، يَمْسَحُ محلَّ قَطْعِ البِزَابِ، وإن كان من دونه، مَسَحَ ما بقي من محلِّ فرض<sup>(٢)</sup>، ومن<sup>(٣)</sup> فوقه يُسْتَحَبُّ له مَسْحُ محلِّ قَطْعِ بِزَابٍ<sup>(٤)</sup>. وإن وجدَ أقطعٌ ونحوه مَنْ يوضئه بأجرةٍ مثل، وقدَرَ عليها بلا ضرر، لزمه، فإن لم يجده، ووجد مَنْ يُمِّمُه، لزمه، وإن لم يجد، صَلَّى على حسبِ حاله، ولا إعادةً عليه، واستنجاؤه مثله، وإن تبرَّع بتطهيره، لزمه ذلك.

(وسُنَّ لمن فرغ) من وضوئه - قال في «الفاثق»: قلت<sup>(٥)</sup>: وكذا غُسْلٌ - (رفع بصره إلى السماء، وقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديثِ عمرَ مرفوعاً: «ما منكم من أحدٍ يتوضأ، فيبلغ، أو يسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبوابُ الجنةِ الثمانية، يدخلُ من أيها شاء»./ رواه مسلم، والترمذي<sup>(٦)</sup>، وزاد: «اللهم اجعلني من عبادك التوايين، واجعلني من المتطهرين». رواه أحمد وأبو داود<sup>(٧)</sup>.

٤٩/١

(١) تقدّم تخرجه ص ٧٩.

(٢) في (م): «الفرض».

(٣) في الأصل (ع): «وما».

(٤) بعدها في (م): «خلاقاً للقاضي».

(٥) ليست في (م).

(٦) مسلم (٢٣٤)، والترمذي (٥٥).

(٧) أحمد ١٦٤/٤، وأبو داود (١٦٩).

ويباحُ تنشيفٌ، ومُعِينٌ، وسُنُّ كونه عن يساره، كإِنَاءِ ضَيْقِ الرَّأْسِ،  
وإِلا فَعَن يَمِينَهُ.

شرح منصور

وفي بعضِ رواياته: «فأحسنَ الوضوءَ، ثمَّ رَفَعَ بَصْرَهُ<sup>(١)</sup> إِلَى السَّمَاءِ». وساقَ  
الحديثَ. وزاد في «الإقناع»<sup>(٢)</sup>: «سبحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا  
أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»؛ لحديثِ النَّسَائِيِّ عن أَبِي سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup>.

(ويباحُ) للمتوضئ<sup>(٤)</sup> (تنشيفٌ) لحديثِ سلمانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، ثُمَّ  
قَلَبَ جَبَّةً كَانَتْ عَلَيْهِ، فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ. رواهُ ابنُ ماجه، والطبرانيُّ في  
«المعجمِ الصَّغِيرِ»<sup>(٥)</sup>. وتركه له ﷺ في حديثِ ميمونة لما أتته بالمنديلِ، بعد ما  
اغْتَسَلَ<sup>(٦)</sup>، لا يدلُّ على الكراهة؛ لأنَّه قد يتركُ المباحَ، مع أنَّ هذه قضيَّةٌ في<sup>(٧)</sup>  
عينِ، يحتملُ أَنَّهُ تركَ تلكَ المنديلِ؛ لأمرٍ يختصُّ بها. ويكرهُ نَفْضُ يَدِهِ، لا نَفْضُ  
الماءِ بيده عن يَدِينِهِ؛ لحديثِ ميمونة. (و) يُباحُ (مُعِينٌ) لمتوضئٍ؛ لحديثِ المغيرةِ  
ابنِ شعبَةَ، أَنَّهُ أَفْرَغَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ من وضوئه. رواه مسلم<sup>(٨)</sup>.

(وسُنُّ كونه) أي: المعينِ (عن يساره) أي: المتوضئِ؛ ليسهلَ تناولُ الماءِ  
عند الصَّبِّ، (كإِنَاءِ) وضوءِ (ضَيْقِ الرَّأْسِ) فيجعلُه عن<sup>(٩)</sup> يساره؛ ليصبَّ منه  
به على يَمِينِهِ. (وإِلا) <sup>(١٠)</sup> يَكُنِ الإِنَاءُ ضَيْقَ الرَّأْسِ، بل كان واسعاً، (ف) يجعلُه  
(عن يَمِينِهِ) ليغترفَ منه بها.

(١) في الأصل (ع) و(م): «نظره».

(٢) ٥٠/١.

(٣) في الكرمي (٩٩٠٩).

(٤) في (ع): «المتوضئ».

(٥) ابن ماجه (٤٦٨)، والطبراني في «الصغير» (٩).

(٦) أخرجه البيهاري (٢٧٦)، ومسلم (٣١٧).

(٧) ليست في (م).

(٨) في صحيحه (٢٧٤) (٧٩).

(٩) في (م): «على».

(١٠) بعدها في (ع): «أي وإن لم يكن».

ومن وُضِيَ أو غُسِّلَ أو يُمَّمْ بإذنه، ونواه؛ صَحَّ. لا إن أكرهَ فاعلٌ.

شرح منصور

(ومن وُضِيَ، أو غُسِّلَ، أو يُمَّمْ) ببناءِ الثلاثة للمفعول (بإذنه<sup>(١)</sup>) أي: المفعول به (ونواه) أي: نوى<sup>(٢)</sup> المفعولُ به الوضوء، أو الغسل، أو التيمم، (صَحَّ) وضوءه، أو غسله، أو تيممه. قال الجحد: وكُره. انتهى. مسلماً كان الفاعلُ، أو كافرًا؛ لوجودِ النية، والغسلِ المأمورِ به. و(لا) يَصِحُّ وضوءه، أو غسله، أو تيممه (إن أكرهَ فاعلٌ) أي: موضيٌّ، أو مغسِّلٌ، أو ميمِّمٌ لغيره، أو صابٌ للماء. وقواعدُ المذهبِ تقتضي الصَّحَّةَ إذا أكرهَ الصَّابُ؛ لأنَّ الصَّبَّ ليس بركنٍ ولا شرطٍ؛ فيشبهه الاعتزافُ بإناءٍ محرِّم. وإن أكرهَ المتوضيُّ ونحوه على وضوءٍ، أو عبادةٍ، ففعلها<sup>(٣)</sup>؛ فإن كان لداعي الشرع، لا لداعي الإكراه، صَحَّتْ، وإلا فلا. ومفهومُ كلامه: أنه لو وضِيَ بغيرِ إذنه، لم يَصِحَّ، ولو نواه مفعولٌ به؛ لعدمِ الفعلِ منه أصالةً ونيابةً، ولم أقف على مَنْ صرَّحَ به.

(١) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [قوله: بإذنه. هكذا في «الإقناع»، وظاهر عبارة «الشرح» و«المبدع»،

وغيرهما: لا يعتبر إذنه، بل نيته فقط، وهو أوجه. نقله عثمان النجدي عن منصور البهوتي].

(٢) ليست في (م).

(٣) في (م): «لفعلها».